(SUJHUS) مجلة جامعة سومر للعلوم الانسانية (ISSN: 2959-5436)
عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث للعلوم الانسانية والتربوية والنفسية الذي اقامته جامعة سومر للفترة
من 24-25 نيسان 2024 /القسم الثالث/ محور التاريخ والجغرافية, الصفحات 458-467

الوساطة العمانية بين ايران و الولايات المتحدة الامريكية 1979-2000

م.م. ابتسام سعود كنون[1]*
[1]مركز دراسات البصرة و الخليج العربي , جامعة البصرة, العراق

الملخص

بسبب دبلوماسيتها الناعمة و المحايدة، تم الاعتراف بعمان كوسيط رئيسي في الخليج والشرق الأوسط على نطاق أوسع، وعلى وجه الخصوص دورها في تقريب وجهات النظر بين ايران و الولايات المتحدة الامريكية، مما عزز سمعتها بقوة كصانع للسلام. لفهم ممارسات الوساطة العمانية في المنطقة بشكل كامل، يجب وضع وساطتها في سياق السياسة الخارجية الأوسع للسلطنة، ويجب تجميع جميع الوساطات المعروفة في مكان واحد من أجل تطوير تصنيف لفهم الأشكال والأنماط بشكل أفضل. وفي نهاية المطاف، فإن الوساطة تخدم وتمكن من خلال السياسة الخارجية للسلطنة. ولم تكن هذه نتيجة حتمية. على مدار عهد قابوس، تطورت عمان لتصبح "دولة محاورة"، حيث أصبحت ممارسة الوساطة أداة مهمة في تعزيز الأهداف المركزية المتمثلة في الحفاظ على سياسة عمان الخارجية المستقلة، وبالتالي في نهاية المطاف سيادة السلطنة وتقوية وأمنها.

الكلمات المفتاحية: عمان، القوة الناعمة، السياسة الخارجية، الوساطة، ، السلمية الدبلوماسية.

Omani mediation between Iran and the United States of America 1979-2000

Assis. Lecturer. Ibtisam Saud Kannoun[1]*
[1]*Center for Basra and Arabian Gulf Studies , University Al- Basra , Iraq*

Abstract:

Thanks to her soft diplomacy and advocacy, she was widely recognized by the major cossets of the New Gulf, and in particular, in bridging the vision between Iran and the United States, which enhanced her reputation and contribution as a partnership maker. To fully understand Omani mediation practices in the region, its mediations must be placed in the context of the Sultanate's broader foreign policy, and all the mediations we know must be compiled in one place in order to develop a better understanding and approach. Ultimately, the brokerage agency for traders was empowered by the Sultanate's foreign policy. This was not an inevitable outcome. Over the course of the Qaboos era, Oman began to become an “axis state”, where the practice of mediation became an important tool in the remaining major deficit in maintaining Oman’s foreign policy, and thus ultimately controlling and strengthening the Sultanate and its security.

Keywords: Oman, soft power, foreign policy, mediation, peaceful diplomacy.

المقدمة:

يتناول هذا البحث الوساطة العمانية بين ايران و الولايات المتحدة الامريكية، التي كانتْ نتاج السياسة الخارجية لعُمان وأدوات ‘‘القوة الناعمة’’ التي تستخدمها هذه الدولة لتحقيق أهدافها الخارجية بنجاح في العلاقات الدولية. مع تحليل لابرز السمات المحددة لأنشطة السياسة الخارجية لسلطنة عمان، مع التركيز على حقيقة أن البلاد تفضل الاعتماد على (القوة

* **Email address: Ibtsam.kanoon@uobasrah.edu.iq**

الناعمة)، وتجنب استخدام "القوة الصلبة" إن أمكن. أصبح تاريخ هذا البلد هو السبب وراء هذا الاختيار، إذ حدد إلى حد كبير الطبيعة السلمية لسياستها الخارجية. وسعت الدولة عمداً إلى الحفاظ على علاقاتها مع شركائها التقليديين في السياسة الخارجية، ورفضت المشاركة في أي عمليات عسكرية ضد تلك الدول أو ممارسة ضغوط دبلوماسية أو اقتصادية عليها. وتوجد أمثلة عديدة تؤكد هذه السمة المميزة للسياسة الخارجية للسلطنة. وتعد الوساطة التي تستخدمها عُمان على نطاق واسع كـقوة الناعمة" لها. من خلال القيام بدور الوسيط في حل القضايا الخلافية أو تهيئة الظروف اللازمة لبدء المفاوضات بين الأطراف المتنازعة، إذ سعت السلطنة جاهدة لتحقيق الاستقرار الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: عمان، القوة الناعمة، السياسة الخارجية، الوساطة، ، السلمية الدبلوماسية.

أولاً/ عمان وسياسة القوة الناعمة:

إن اعتماد عُمان على (القوة الناعمة) سمح لها باحتلال مكانة معينة في الفضاء السياسي الإقليمي وتجنب تفاقم العلاقات مع شركائها. تم طرح مفهومي القوة "الناعمة" و"الصارمة" في التداول العلمي من قبل عالم السياسة الأمريكي جوزيف ناي (Joseph Nye) في عام 1990. وقد أوضح ذلك المفهوم لأول مرة في دراسة بعنوان "الجولة إلى القيادة: الطبيعة المتغيرة للسياسة الأمريكية". نشر جوزيف ناي عددًا من الأعمال التي طور فيها ذلك المفهوم. ومن تلك التعريفات: "إذا كانت "القوة الصلبة" التقليدية لدولة ما تعتمد على القوة العسكرية والاقتصادية، فإن مصادر (القوة الناعمة) هي ثقافة ذلك البلد وقيمه السياسية وأيديولوجيته وتطبيقاته الأجنبية[1]. ثم تم تطوير مفهوم "القوة الناعمة" في أعمال العديد من المؤلفين. كذلك تمت دراسة تطبيقه في السياسة الخارجية لمختلف البلدان في عدد من المؤلفات. إن تحليل السياسة الخارجية العمانية انطلاقا من مفهوم القوة "الناعمة" يتيح لنا الفرصة للحصول على فهم أكثر تعمقا لملامح هذه السياسة والعوامل التي حددت اختيار السياسة الخارجية لهذه الدولة. إن النهج المتبع في استخدام مصطلحي القوة "الناعمة" و"الصلبة" لا يتوافق دائمًا مع ما قصده جوزيف ناي فيهما. يتم استخدام هذه المصطلحات بشكل تعسفي للغاية، ويختلف تفسيرها أحيانًا بشكل جذري عن معناها الأصلي. وهذا البحث يدرس "القوة الناعمة" وفقًا لمفهوم جوزيف ناي Joseph Nye. لقد فضلت عُمان تقليدياً استخدام "القوة الناعمة" في أنشطة سياستها الخارجية، وهو ما تحدده خصائص ثقافتها السياسية. وسماته المميزة هي الرغبة في الحل السلمي لحالات الصراع[2].

ثانياً/ الاستعداد للحوار والتوصل إلى اتفاقات مبنية على التنازلات المتبادلة:

تعتمد عمان على الدبلوماسية لتعزيز مكانتها على الساحة العالمية والإقليمية، إذ حافظ سلاطين عمان طوال القرن العشرين على اتصالاتهم مع بريطانيا العظمى والهند فقط. لم تكن عمان ملزمة بمعاهدة الحماية مع بريطانيا العظمى، ولكنها كانت في الواقع تعتمد عليها، وتتلقى الدعم المالي والعسكري[3]. وكانت الهند الشريك التجاري التقليدي للسلطنة. لغاية عام 1970، كان للسلطنة ممثلين فقط للدول الأجنبية - بريطانيا العظمى والهند. وكانت البلاد معزولة فعلياً عن العالم الخارجي، وهو ما تم تفسيره برغبة حكامها في الحد من التأثير الضار للغرب على سكانها[4].

بدأ توسيع العلاقات مع مختلف الدول أولوية بالنسبة لعمان منذ وصول السلطان قابوس بن سعيد [5] إلى السلطة في عام 1970. وكانت الدولة الأولى التي اعترفت بالحكومة الجديدة في عمان في حينها، هي بريطانيا العظمى والمملكة العربية السعودية والكويت. بدأ السلك الدبلوماسي الذي أنشئ في عمان لأول مرة في إقامة العلاقات مع الدول الأجنبية. في تشرين الاول 1970، قام حاكم امارة أبو ظبي، الذي اصبح فيما بعد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، زايد بن سلطان آل

نهيان، بزيارة عمان. إلا أن عملية إقامة اتصالات مع دول العالم العربي لم تكن سهلة. وفي أذار 1971، لم تستجب الدورة الخامسة والخمسون لجامعة الدول العربية لطلب عمان الانضمام إلى عضوية تلك المنظمة، وأجلت النظر في تلك المسألة لغاية ايلول من العام نفسه[6].

إذ تعرضت عمان لانتقادات من قبل ما يسمى بالدول العربية (التقدمية المناهضة للإمبريالية) مثل العراق ، مصر وسوريا. بسبب علاقاتها الوثيقة مع بريطانيا. ومع ذلك، في التاسع و العشرين من ايلول 1971، تم قبول عمان عضوا في جامعة الدول العربية. وفي السابع من تشرين الاول من العام نفسه ، صارت عمان عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة. وازداد عدد الدول التي اعترفت بعمان تدريجياً. ومن بين الدول غير العربية الأولى كانت الهند وباكستان واليابان. وفي عام 1972، انضمت السلطنة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، التي صارت لاحقا منظمة التعاون الإسلامي، مما يؤكد الطابع الإسلامي لدولتها. وفي عام 1973، صارت سلطنة عمان عضواً في حركة عدم الانحياز، كما فعلت معظم الدول النامية خلال تلك المدة[7]. كذلك طورت عُمان علاقاتها مع دول العالم الأخرى، ولا سيما تلك التي ارتبطت تاريخياً بعُمان. وكان أحد تلك المجالات مشاركة عمان في أنشطة رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي، والتي تم إضفاء الطابع الرسمي عليها في أذار 1997 ، وكان الهدف منها تطوير العلاقات بين اعضاءها ولاسيما في الجانب الاقتصادي[8].

سعت عمان إلى تعزيز علاقاتها مع جيرانها في منطقة الخليج. وفي جميع أنحاء العالم. ومن بين الدول الملكية الست في منطقة الخليج العربي.كانت اليمن اقرب الدول في المنطقة الى عمان بسبب القرب الجغرافي و العلاقات الثقافية و الاجتماعية القوية بين البلدين[9].

وبعد الثورة الاسلامية في ايران 1979، تبنت الولايات المتحدة الامريكية مبدأ " كارتر"[10]، الذي نص على إنشاء قوات للانتشار السريع. ونشر الأسلحة في المناطق غير المستقرة. وصارت عمان معقلاً للوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي. أبان الحرب في محافظة ظفار، إذ عملت القوات المناهضة للحكومة من عام 1965 إلى عام 1975 وقاتلت ضد سلطة السلطان قابوس، على أساس الأيديولوجية الماركسية، تهديدًا خطيرًا للأمن القومي لعمان. إن دعم متمردي ظفار من قبل الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى، فضلاً عن حلفائهم في العالم العربي، ولاسيما جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، أوضح موقف عمان الهادف إلى التقارب مع الولايات المتحدة، إذ اعتقدت السلطنة أن الولايات المتحدة وحدها هي القادرة على ذلك. اي مواجهة التهديد السوفييتي في المنطقة. كذلك، حافظت عمان على علاقات ودية مع بريطانيا العظمى، التي استمرت في احتلال مكانة قوية في قواتها المسلحة. فضلاً عن ذلك، ظلت بريطانيا العظمى المورد الرئيسي للأسلحة إلى عمان[11].

ثالثاً/ تطور العلاقات الخارجية العمانية:

في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين كان هناك توسع منهجي للعلاقات الدبلوماسية العمانية. ومع نهاية التسعينيات، أقامت السلطنة علاقات دبلوماسية مع 134 دولة. في أوائل الثمانينيات[12]. وافقت عمان على اقامة علاقات مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، التي كانت في حالة أزمة بسبب دعم البلاد لمتمردي ظفار الذين عارضوا النظام العماني الحاكم[13]. أدى تطبيع العلاقات مع جنوب اليمن إلى انخفاض المساعدات المقدمة للحركات اليسارية من الاتحاد السوفيتي، بما في ذلك متمردي ظفار المتمركزين في أراضي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وقد مهد هذا الطريق لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين عمان والاتحاد السوفيتي فيما بعد. وبحلول عام 2000، صار لدى عمان مكاتب تمثيلية في

18 دولة أوروبية، و24 دولة آسيوية، و12 دولة أفريقية. كذلك تم افتتاح سفارات عمانية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا والبرازيل[14].

إن الرغبة في إيجاد طرق سلمية لحل النزاعات ورفض تدهور العلاقات بشكل حاد مع الدول الأخرى هي ما يميز السياسة الخارجية لهذا البلد. فلم تدين عمان إبرام مصر لاتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر و(إسرائيل) عام 1979، ولم تقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر[15]. فقد عدت القيادة السياسية العمانية الخطوة المصرية خطوة نحو السلام، وهي مستعدة للترحيب بها. كما رفضت عمان المشاركة في العقوبات العربية الجماعية ضد مصر بسبب اتفاقياتها مع (إسرائيل). وقد تم اعتمادها في قمة بغداد للدول العربية وتم التأكيد عليها في اجتماع وزراء الخارجية والاقتصاد والمالية للدول العربية في تشرين الثاني 1979 [16].

حينما قام العراق باحتلال الكويت في الثاني من آب 1990. أدانت عمان، مثل جميع أعضاء مجلس التعاون الخليجي، ذلك العدوان ودعمت الكويت. وشاركت القوات المسلحة العمانية في العملية العسكرية لاخراج القوات العراقية من الكويت. ومع ذلك، فإن عمان، على عكس الدول الأعضاء الأخرى في هذه المنظمة، لم تقطع العلاقات الدبلوماسية مع العراق. وكان موقفها أن العراق يبقى بلداً عربياً شقيقاً يحتاج شعبه إلى دعم دول الجوار. خلال المدة التي كان فيها العراق خاضعاً للعقوبات الدولية (1991-2003)، بدأت عمان في تطوير الاتصالات معه، في المقام الأول في مجال التجارة. ففي آذار 1998 زار وفدان عراقيان سلطنة عمان وأكدا استعدادهما لاستئناف العلاقات المتبادلة. ومع ذلك، خلال تلك الزيارات، أكد المسؤولون العمانيون على ضرورة امتثال العراق الكامل للمتطلبات الواردة في قرارات مجلس الأمن الدولي. وفي السنوات اللاحقة، اتخذت عمان موقفاً معتدلاً تجاه العراق[17].فدعمت الحكومة العمانية العملية السياسية في العراق، وكان موقفها، كما عبرت عنه وزارة الخارجية العمانية، هو أن "جميع الطوائف المؤثرة في المجتمع العراقي يجب أن تبذل جهودا مشتركة لتحقيق الأمن والاستقرار ولاستعادة مؤسسات الدولة العراقية، واعدة النمو للاقتصاد العراقي. وعكس الموقف تجاه العراق رغبة عُمان في عدم تفاقم الوضع الإقليمي[18] .

رابعاً/ الوساطة في الملف النووي الايراني:

بعد صعود السلطان قابوس إلى السلطة في عام 1970، كانت إيران في عهد الشاه الدولة الثالثة التي تعترف به بعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وساعدت إيران الحكومة العمانية في قمع ثورة ظفار في أوائل السبعينيات من القرن الماضي، مما أدى إلى ثقة قوية بين البلدين. ولاسيما وان عمان هي الدولة الأقرب إلى المواقف الإيرانية في الخليج، وادت دورًا بناء في الوساطة في العديد من الملفات المتعلقة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية. لم تتغير علاقات عُمان الجيدة مع إيران بعد وصول الجمهورية الإسلامية. وعلى عكس دول الخليج الأخرى التي كانت تخشى النظام الإسلامي فيها ودعمت العراق، لم تكن الحكومة العمانية معنية وظلت محايدة في الحرب الإيرانية العراقية. ومن ناحية أخرى، توسطت للتوصل إلى اتفاق سلام بين الجانبين بعد ذلك لإنهاء الحرب. ولم يخف عمان وايران علاقاتهما الطيبة رغم التوترات العالية في المنطقة[19].

وعكس الموقف تجاه العراق رغبة عمان في عدم تفاقم الوضع الإقليمي. وهناك اعتبارات مماثلة تكمن وراء علاقتها الخاصة مع إيران، استناداً إلى حقيقة مفادها أن شاه إيران ساعد عمان في حربها ضد المتمردين في ظفار بإرسال قوات إيرانية إلى هناك في عام 1972. والذي صار العامل الحاسم في تحديد انتصار السلطنة. فضلا عن ذلك، لدى كلا البلدين

مصالح اقتصادية مشتركة وقضايا أمنية. وكانت دول مجلس التعاون الخليجي تعد إيران عدواً استراتيجياً لها. إذ اتهمت اغلب تلك الدول اكثر من مرة، ايران بانها تنتهك الأمن والاستقرار الإقليميين وتتدخل في الشؤون الداخلية لدول عربية مثل سوريا واليمن والعراق ولبنان والبحرين. فضلا عن ذلك، و وفقًا لقادة تلك الدول، قدمت إيران الدعم للجماعات المتطرفة المناهضة للحكومة، ولاسيما في البحرين والمملكة العربية السعودية. ولم تنف عمان تلك الاتهامات، لكنها تحدثت لصالح إجراء مفاوضات مع إيران. وبحسب وزير خارجية السلطنة يوسف بن علوي، فإن "دول الخليج لديها أهداف استراتيجية في استقرار الوضع، وهو أمر واضح لنا جميعا[20]. الإيرانيون جيراننا، من الواضح أن الجميع يريد حل مشاكل الشرق الأوسط، والذي سيكون بداية طريق التنمية السلمية للمنطقة، لقد سئمنا من الحروب والمواجهات، فهي ضرورية للأجيال القادمة. لتحقيق الازدهار في ظل ظروف الاستقرار الإقليمي". فحافظت عُمان على علاقات طبيعية مع ايران، ممتنعاً عن أي إجراءات ضغط عليها[21].

ومن الأمثلة الأخرى على سياسة السلطنة المحبة للسلام رغبتها في حل جميع المشاكل الإقليمية المتنازع عليها مع الدول المجاورة، وفي المقام الأول مع شركائها في مجلس التعاون الخليجي. وقعت عمان اتفاقية مع المملكة العربية السعودية بشأن ترسيم الحدود في آذار 1990. وفي تشرين الثاني 1992، أقيمت مراسم التوقيع على الاتفاقية النهائية لخرائط الحدود في الرياض[22]. تم نقل نسخ من الخرائط للتخزين إلى مقر جامعة الدول العربية في القاهرة في تشرين الثاني 1995 [23].

انتقلت عمان أيضًا إلى الترسيم النهائي للحدود مع اليمن وفقًا لاتفاقية المائتين في حزيران 1995،.بموجب اتفاقية ثنائية موقعة عام 1992. وفي عام 1997، أقيم حفل تسليم خرائط الحدود بين البلدين إلى الجامعة العربية. كذلك أبدت عمان استعدادها لقبول حل وسط في حل الخلافات الإقليمية مع إمارة الشارقة التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، من أجل إبرام اتفاق بشأن ترسيم الحدود مع هذه الدولة. كانت العلاقات مع الإمارات العربية المتحدة ذات أهمية لاسيما بالنسبة لعمان، إذ عمل العديد من العمانيين في ذلك البلد، ولاسيما في جيش الدولة الاتحادية. فضلاً عن ذلك، كانت هناك علاقات اقتصادية وثيقة بين البلدين تقوم على المصالح المشتركة. وكان ترسيم الحدود مع دولة الإمارات العربية المتحدة هو المرحلة النهائية في ترسيم الحدود البرية للسلطنة[24].

لقد كانت سلطنة عُمان مهتمة بضمان أمنها القومي من أجل تنفيذ الإصلاحات واسعة النطاق التي حددها. وقد تجلت رغبة عمان في حل النزاعات سلميا في ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي. صارت شريكاً في المفاوضات المتعددة الأطراف مع (إسرائيل) التي عقدت في المدة 1992-1996. وفي عمان، في نيسان 1994، جرت مفاوضات حول مجموعة عمل حول قضية المياه. وكانت النتيجة إنشاء مركز أبحاث الشرق الأوسط لتحلية المياه، والذي كان مقره في عمان. وفي كانون الاول 1994، أصبحت عمان أول دولة عربية تتلقى زيارة رسمية من رئيس الوزراء (الإسرائيلي) إسحاق رابين[25]. وفي نيسان 1996، زار رئيس الوزراء شيمون بيريز هذا سلطنة عمان. وفي عام 1995، افتتحت عمان بعثة تجارية (إسرائيلية) دائمة. ورداً على ذلك، تم افتتاح بعثة تجارية عمانية دائمة في (إسرائيل). وأُغلقت البعثات التجارية في الدول العربية في أيلول 2000، عندما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية في (إسرائيل)[26]. وكما قال يوسف بن علوي، القائم بأعمال وزير الخارجية العماني، خلال محادثة مع نظيره (الإسرائيلي) في مؤتمر عقد في الدوحة في يلول 2000، فإن "البعثة التجارية الإسرائيلية في عمان سوف تظل مغلقة حتى يتم التوصل إلى اتفاق بشأن إقامة دولة فلسطينية"[27].

ومن المرجح أن تعمل عمان كوسيط في إقامة العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي، وهو ما أكدته زيارة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس إلى عمان في اليوم السابق. ولم تشارك عمان في العمليات العسكرية التي نفذتها الدول العربية في المنطقة خلال السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من انضمام السلطنة إلى التحالف المناهض للإرهاب الذي تقوده الولايات المتحدة ، إلا أن قواتها العسكرية لم يتم إرسالها للمشاركة في العمليات العسكرية. كما أنها لم تدعم تصرفات جماعات المعارضة في سوريا، مثل شركائها في مجلس التعاون الخليجي[28].

يعد نشاط الوساطة من السمات المميزة للسياسة الخارجية لهذه الدولة. لقد أدت عُمان مراراً وتكراراً دور صانع السلام خلال الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، عملت على التفاوض على وقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة. سهلت الوساطة العمانية في حزيران 1988 إطلاق سراح أسرى الحرب السوفييت الذين تم أسرهم خلال الحرب الأفغانية واحتجازهم في باكستان . وخلال المدة التي كان فيها العراق تحت العقوبات الدولية بعد 1990، ساعدت عمان في تعزيز المفاوضات بشأن التخفيف الجزئي للحظر النفطي، مع التركيز على الجوانب الإنسانية للمشكلة العراقية[29].

كان أحد أشهر أعمال الوساطة التي قامت بها عمان هو بدء المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة بشأن البرنامج النووي الإيراني. وفي تشرين الثاني 2000، التقى وزير الخارجية الأميركي مع وزير الخارجية الإيراني في مسقط لتسريع بدء المفاوضات بشأن الملف النووي الإيراني. عُقدت الجولة التالية من المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة من الدول الست في عمان، ونتيجة لذلك تم التوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)[30].

و لتخفيف التوترات بين الولايات المتحدة وإيران، استخدمت عمان اتصالاتها لتحقيق إطلاق سراح المواطنين المعتقلين في كلا البلدين. وعملت كوسيط للإفراج عن الإيرانيين الذين اعتقلهم الأمريكيون في المدة 1987-1988. وفي عام 2000، ساعد في إطلاق سراح ثلاثة بحارة أمريكيين كانت إيران تحتجزهم، وفي العام نفسه ، ألقي القبض على عالم إيراني في الولايات المتحدة بتهمة محاولته الحصول على معدات نووية. وحاولت عُمان مراراً وتكراراً تحسين العلاقات بين السعودية وإيران، وكثفت جهودها بعد أن أصبح حسن روحاني، المعارض للمحافظين الذي دافع عن خروج البلاد من العزلة الدولية، رئيساً لإيران. وأعرب وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي عن رغبته في تقريب وجهات النظر بين القوتين الإقليميتين[31].

الخاتمة والنتائج

لقد وصف السلطان قابوس، وهو صانع السياسة الخارجية لسلطنة عمان، السياسة الخارجية لبلاده على إنها مبنية على أسس متينة لا تتغير واشار الى انها نشاط يهدف إلى الحفاظ على الأمن والسلام في المنطقة و العالم وسعادة البشرية جمعاء. وبذلك فقد رسم السياسة الخارجية لبلاده والتي تقوم على تطوير علاقات عمان من اكبر عدد ممكن من دول العالم. وفي العاشر من كانون الثاني 2020، توفي السلطان قابوس، واعتلى هيثم بن طارق آل سعيد العرش، معلنًا أنه سيلتزم بنفس مبادئ السياسة الخارجية التي اتبعها سلفه. وأكد أنه سيواصل المسار الهادف إلى الحل السلمي للصراعات الإقليمية، والعمل كوسيط وتجنب المشاركة العسكرية المباشرة فيها.

وبفيما عُمان، التي تعمل على تحديث البلاد تدريجياً، فإن سياستها الخارجية لابد أن تضمن الاستقرار باعتباره الشرط الرئيسي لمواصلة الإصلاحات. وللقيام بذلك، يتعين عليها التركيز على النشاط الدبلوماسي والحفاظ على العلاقات الودية

مع مجموعة واسعة من الدول، أي الاعتماد على "القوة الناعمة". إن الالتزام بالأساليب الدبلوماسية والاستعداد للتسوية والحوار حدد دور عمان كوسيط تساهم أنشطته في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة وبدء عملية التفاوض. وبالتالي، ستستمر عمان في الاعتماد على "القوة الناعمة" في سياستها الخارجية، لأنه طوال فترة حكم السلطان قابوس التي دامت خمسين عامًا تقريبًا، أثبتت تلك السياسة الخارجية نجاحها. وارتبط عمان بعلاقات وثيقة مع إيران، وادت دور الوساطة بينها وبين والولايات المتحدة في التحضير للاتفاق النووي الذي توصلت إليه إيران والقوى العالمية في عام 2015.

الهوامش:

([1])Nye, J.S, "Soft Power". The means to success in world politics, Public Affairs, New York, USA, 2004, p.57.

([2])Nye, J.S. , Round to lead: the changing nature of American power, New York, USA,1990,p.86.

([3]) دينيسوف ستانوفليني ، تكوين الدولة العمانية في فترة حكم السلطان قابوس (السبعينيات– التسعينات)، بيروت ،2002،ص 77.

([4])Alexandrov, I.A. , "Oman", Recent history of Arab countries,London,1989,p.13.

([5]) قابوس بن سعيد : سلطان عمان 1970-2020 ، ولد في الثامن عشر من تشرين الثاني 1940 في صلالة . تلقى تعليمه العالي في الأكاديمية العسكرية الملكية البريطانية. في 1965 وضعه ابوه تحت الاقامة الجبرية . وفي 1970 قام بانقلاب ضد والده بدعم بريطاني. قام على الفور بمجموعة من المشاريع لتحديث البلاد وانهاء عزلتها ، ومع ذلك ، ظلت السلطة السياسية مركزة في العائلة المالكة ، على الرغم من أن نظام قابوس سمح تدريجياً للعمانيين الآخرين (بما في ذلك النساء) بالمشاركة في الحكومة. في عام 1996 أصدر أول دستور لعمان ، والذي أضفى الطابع الرسمي على كل من الهيئة التشريعية الاستشارية والسلطان كرمز موحد للدولة. تم منح حق الاقتراع العام لجميع المواطنين العمانيين الذين لا تقل أعمارهم عن 21 عامًا ، على الرغم من استمرار حظر الأحزاب السياسية. حقق قابوس تقدمًا كبيرًا في إنهاء عزلة عمان ، إذ انضمت إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. وأصبحت البلاد عضوًا مؤسسًا في مجلس التعاون الخليجي ، و حافظ قابوس على علاقات ودية مع مجموعة واسعة من البلدان بغض النظر عن انحيازها السياسي ، بما في ذلك إيران والمملكة العربية السعودية وإسرائيل ، وحياديًا في عدد من القضايا الإقليمية الخلافية ، بما في ذلك الطموحات النووية الإيرانية ، وحصار دول مجلس التعاون الخليجي لقطر ، والحرب الأهلية في اليمن. توفي في العاشر من كانون الثاني 2020، فخلفه ابن عمه هيثم بن طارق . ينظر
https://www.britannica.com/biography/Qaboos-bin-Said

([6]) ماجد المرزوكي، عمان في محيطها الاقليمي، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1998،ص54.

([7]) عبد الكريم الشحري، سياسة عمان الخارجية 1979-2000، المركز العربي للدراسات و البحوث، بيروت، ص 117.

([8])عدنان الفهيقي، دور عمان الاقليمي ، الدار النموذجية للنشر، بيروت، ص137.

([9]) محمد ماجد ، عمان و اليمن : تاريخا وحاضرا، منشورات ضفاف، بيروت ، 1991،ص188.

([10]) شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تغيرات عدّة تجاه منطقة الخليج العربي. بعد الثورة الإيرانية، وغزو الإتحاد السوفيتي أفغانستان من أجل حماية المصالح الأمريكية تجاه تلك التطورات كان على الرئيس الأمريكي ومساعدوه إيجاد سياسة جديدة لمواجهة تلك المواقف، إذ أكد فيه تصميم بلاده على مقاومة أي خطر يهدد الخليج بما في ذلك استخدام القوة العسكرية. وكانت جذور هذا المبدأ تعود إلى فكرة إنشاء "قوات التدخل السريع" للتدخل في المنطقة كذلك حاث حلفائه على المشاركة في هذه القوة، وقد أنشئت قيادة عسكرية مستقلة لهذه القوة عرفت "بالسنتكوم" .ففي 1979، تم استدعاءء خبراء الإستراتيجية في إدارة الرئيس كارتر لوضع الخطوط الرئيسة لـ "مبدأ كارتر"، بهدف تعويض عن "مبدأ نيكسون" الذي فقد صلاحيته؛ فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن إدخال القوة العسكرية بشكل مباشر، هو السبيل الفعال الوحيد لمواجهة التحديات في تلك المنطقة. ينظر، سيف بن عبدو البداووي، سياسة

الرئيس الامريكي كارتر تجاه منطقة الخليج العربي مبدأ كارتر كيف تم اعداده ؟،مجلة الاداب، جامعة بغداد،العدد134، 2022،ص

([11])Phillips Rosenberg, Omani-British relations 1970-1990, New York, The Library Press, 1997,p.77.

([12])Donald Hawley, Oman regionally and internationally, Los Angeles, California, University of California Press, 1994,p.155.

([13])محمود عبد الله صالح حرب،دور القوى الخارجية في القضاء على ثورة ظفار1965-1976،اكليل للدراسات الانسانية،المجلد3،العدد3،ج2022،1،ص563-586.

([14])Charles Kupchan, Oman and the World: The Emergence of an Independent Foreign Policy ,Florida,2002,p.98.

([15])ينظر: سلمى عدنان محمد واخرون ، اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وموقف دول الخليج العربي منها 1975-1982، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد37، 2012، ص 167-212.

([16])محمد سعيد المنهالي، عمان و العالم العربي، المؤسسة العربية الحديثة للنشر، القاهرة، 2021،ص176.

([17]) ولم تكن من مؤيدي العملية العسكرية ضد العراق في آذار 2003، لكنها بالمقابل لم تحتج عندما بدأت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة تنفيذ تلك العملية. وسمحت لها سياستها المحايدة خلال تلك المدة بالحفاظ على الطبيعة التقليدية للعلاقات مع شركائه الرئيسيين، سواء في العالم العربي أو مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

([18])Holden David, The Persian Gulf and the Arabs Foreign Affairs, London, Pall Mall Press, 1993,p.82.

([19])Burns, J F, Iran And The Arab Orient: Confrontation or Co-Operation, London, 2010 , P.71.

([20])Peter Rose , The Persian Gulf in the Twentieth Century, New York, 1962,p.167.

([21])John Marlowe, Omani foreign policy after independence, London, Little, Brown and Company,2002,p.169.

([22])Peter Rose ,op.cit.,p.170.

([23])Holden David, op.cit.,p.94.

([24])John Marlowe,op.cit.,p.174.

([25]) ينظر: احمد سلمان، العلاقات الاسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي،مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 27، 2009،ص1-25.

([26]) محمد سعيد المنهالي، المصدر السابق، ص177.

([27])المصدر نفسه، ص 162.

([28])المصدر نفسه،164.

([29]) محمد سعيد المنهالي،المصدر السابق،ص144.

([30])Bentham J. ,Iran and United States Continue to Implement Nuclear, Ontario: Batoche Books,2001,p.177.

([31])Burns, J F , op.cit., P.81.

قائمة المصادر

اولاً/الكتب باللغة العربية:

1. جاسم الحوسمي، السياسة الخارجية العمانية ثوابت و مبادئ، القاهرة ، 2009.
2. دينيسوف ستانوفليني ، تكوين الدولة العمانية في فترة حكم السلطان قابوس (السبعينيات– التسعينات)، بيروت ،2002.
3. عبد الكريم الشحري، سياسة عمان الخارجية 1979-2000، المركز العربي للدراسات و البحوث، بيروت،2020.
4. عدنان الفهيقي، دور عمان الاقليمي ، الدار النموذجية للنشر، بيروت، 2019.
5. ماجد المرزوكي، عمان في محيطها الاقليمي، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1998.

6. محمد سعيد المنهالي، عمان و العالم العربي، المؤسسة العربية الحديثة للنشر، القاهرة، 2021.
7. محمد ماجد ، عمان و اليمن : تاريخا وحاضرا، منشورات ضفاف، بيروت ، 1991.
8. ينظر: احمد سلمان، العلاقات الاسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 27، 2009.

ثانياً/ البحوث المنشورة باللغة العربية:

1. سلمى عدنان محمد واخرون ، اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وموقف دول الخليج العربي منها 1975-1982، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد37، 2012.
2. سيف بن عبدو البداووي، سياسة الرئيس الامريكي كارتر تجاه منطقة الخليج العربي مبدأ كارتر كيف تم اعداده ؟، مجلة الاداب، جامعة بغداد،العدد134، 2022.
3. محمود عبد الله صالح حرب، دور القوى الخارجية في القضاء على ثورة ظفار1965-1976،اكليل للدراسات الانسانية،المجلد3،العدد3،ج1 ،2022..

ثالثاً/ الكتب الانكليزية:

1. -Bentham J. ,Iran and United States Continue to Implement Nuclear, Ontario: Batoche Books,2001.
2. -Burns, J F, Iran And The Arab Orient: Confrontation or Co-Operation, London, 2010.
3. -Holden David, The Persian Gulf and the Arabs Foreign Affairs, London, Pall Mall Press, 1993.
4. -John Marlowe, Omani foreign policy after independence, London, Little, Brown and Company,2002.
5. -Peter Rose , The Persian Gulf in the Twentieth Century, New York, 1962.
6. -Charles Kupchan, Oman and the World: The Emergence of an Independent Foreign Policy ,Florida,2002
7. -Donald Hawley, Oman regionally and internationally, Los Angeles, California, University of California Press, 1994.
8. -Phillips Rosenberg, Omani-British relations 1970-1990, New York, The Library Press, 1997.
9. —Alexandrov, I.A. , “Oman”, Recent history of Arab countries,London,1989.
10. —Nye, J.S, “Soft Power”. The means to success in world politics, Public Affairs, New York, USA, 2004.
11. —Nye, J.S. , Round to lead: the changing nature of American power, New York, USA,1990.

رابعاً/ المواقع الالكترونية:

https://www.britannica.com/biography/Qaboos-bin-Said